

السعودية ثالث مستهلك في العالم للمخدرات والامراء كبار التجار لهذه الآفة



كشف تقرير احصائي جديد ان السعودية تعتبر ثالث مستهلك في العالم للمخدرات ولم تسلم أي شريحة من شرائح المجتمع السعودي من التورط بهذه الآفة، لافتا الى ضلوع امراء من الاسرة الحاكمة بتجارة المخدرات بهدف التعمية على ما يحصل داخل البلاد والتكسب المالي .

وبحسب التقرير الذي نشره موقع العهد فإن آخر الاحصاءات العالمية تشير الى أن السعودية هي ثالث دولة مستهلكة في العالم للمخدرات، وهذا ما يؤكده إحصاء وزارة الداخلية السعودية، حيث لا يكاد يوم يخلو من ضبط كميات من المخدرات، وهذا إن دل على شيء فهو يدلّ على عدم اكتراث المهربين بقوات الأمن، وكذلك على مدى تفشي ظاهرة تهريب وترويج المخدرات في السعودية. ورغم العقوبة القاسية (الاعدام) التي تهدد بها السلطات ، الا أن قضايا تهريب المخدرات تزداد عاماّ بعد آخر. على سبيل المثال في عام 2016 أُلقي القبض على 1776 شخصاّ بتهمة المخدرات، أما في عام 2018 فقد أُلقي القبض على 4841 متهما أغلبهم من السعوديين، أي أن عدد المقبوض عليهم تضاعف 3 أضعاف تقريباّ في عامين

فقط، حيث يتم القبض على 13 مهرباً يومياً. هذا المؤشر البسيط يبين لنا حجم غزو تجار المخدرات للمملكة، ولو أنها لم تكن سوقاً قوياً لما تجرّأ هؤلاء على الاقدام على هذه الأفعال. وإذا فصلنا المضبوطات من ناحية الكمية، نجد أنه في عام 2018 تم ضبط 83 مليون حبة كبتاغون، أي ما يوازي 3 أضعاف عدد سكان المملكة، كما تم ضبط 28 طناً من الحشيش و90 كلغ من مادة الهيروين، إضافة إلى كميات من أنواع مخدرات أخرى.

إذا قمنا بملاحظة تأثير المخدرات على المجتمع السعودي سنكتشف المصيبة الكبرى. إذ إن تعاطي المخدرات لم يفرق بين طفل وشاب ورجل وامرأة. وإذا دخلنا إلى المجتمع السعودي وقسمنا التعاطي على المناطق، فتأتي في المقدمة منطقة جيزان 29.3% تليها الحدود الشمالية 29.1% ومكة المكرمة 28.7%. وهنا يجب على من يدعي خدمة الحرمين الشريفين أن يخل، حيث أن الدولة التي تدعي ريادتها العالم الإسلامي في قلب قبلة المسلمين وقرب بيت الله الحرام، يتم تعاطي المخدرات بهذه النسبة المهيمنة لحكام السعودية.

نسبة تعاطي الذكور للمخدرات في السعودية تصل إلى 54% من مجمل المتعاطين، بينما شكلت الإناث نسبة 46% منهم، والكارثة أن 77% من المتعاطين هم من طلاب المدارس والجامعات، 71% منهم من عمر 12- 18 سنة حيث سجل أصغر متعاطي تم ضبطه عمر 8 سنوات، فكميات تعاطي المخدرات في ازدياد عاماً بعد آخر، وقد وصلت إلى النخب في المجتمع السعودي.

أما إذا نظرنا إلى الجرائم التي يسببها تعاطي المخدرات في المملكة، فنجد أن 40 % من الجرائم التي ترتكب في المملكة هي تحت تأثير الإدمان حسب إحصائية (مجمع الأمل)، أما القضايا التي تتعلق بترويج وتهريب وتعاطي المخدرات فقد زادت 210 % خلال 15 سنة، والأدهى من ذلك أن كل جريمة تقع في المملكة يقوم الاعلام بتبريرها كون مرتكبها مختل عقلياً أو تحت تأثير المخدرات وكأن هذا يبرر ارتكاب الجريمة. هذا مع أن المجتمع لديه تحفظ شديد إزاء الإبلاغ عن المدمن، ممّا يجعل إمكانية العلاج أصعب لان أغلب الأسر تنسתר على المدمنين، لكي لا يلحق بعائلتهم السمعة السيئة. ومن يتجرأ ويبلغ عن تعاطي أحد أفراد عائلته ويضعه في مركز للعلاج لا يحصل على النتيجة المرجوة نتيجة تسرب المدمنين الى أماكن قريبة من مراكز العلاج لكي يحصلوا على المخدرات مرة أخرى.

من هنا، إن آخر من يحق له إتهام غيره بالتجارة والترويج وتعاطي المخدرات هي المملكة العربية السعودية، فعلى صعيد التجارة وتهريب المخدرات "أمير الكبتاغون" في السجون اللبنانية خير شاهد. والارقام التي وردت هي لكميات ضبطت فما بالك بالكميات الفعلية التي يتم تعاطيها في أحياء بعيدة عن أعين الدولة كحي النسيم في الرياض على سبيل المثال. إن استمرار ارتفاع مستوى تعاطي المخدرات في

السعودية ينذر باقتراب انفجار مجتمعي سيؤدي إلى إنهيار ما في السعودية عاجلا أم آجلا.